الأمم المتحدة

A/C.4/63/SR.20

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
15 January 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

# لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

## محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أرغيويو ..... (الأرجنتين)

ثم: السيد الشربيني (نائب الرئيس) ..... (مصر)

المحتويات

البند ٢٩ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

08-57715 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

**البند ٢٩ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى** (تابع) (A/63/13 و A/63/269 و A/63/315 و A/63/317 و A/63/375)

١ - **السيدة راز – سيشتر** (إسرائيل): ذكرت أن إسرائيل ستواصل تيسير أعمال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الوقت الذي ستلبي فيه شواغلها الأمنية المشروعة. بيد أنها ترى أن تقرير المفوضة العامة لا يزال يتبع تقليدا يتمثل في كونه وحيد الجانب ويفتقر إلى التوازن. وأن لهجته واستخدامه الانتقائي للحقائق يوحيان بأن المسؤولية عن حالة الفلسطينيين الخطرة تقع على إسرائيل وحدها دون غيرها.

٢ - وقالت إن إسرائيل ما فتئت، في واقع الحال، ملتزمة بالتوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في إطار تسوية سلمية شاملة. وتبذل الآن جهود هامة في سياق عملية أنابوليس للتوصل إلى سلم عادل ودائم بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد أزالت إسرائيل ١١١ من سدادات الطرق و ٤ نقاط للتفتيش في الضفة الغربية، وأقامت مشروعا نموذجيا لتقوية الشرطة الفلسطينية وتعزيز التنمية الاقتصادية، كما أنها تعمل على تعزيز المجمعات الصناعية الفلسطينية، وشيدت عددا من محطات الطاقة الكهربائية كمشروع مشترك بين إسرائيل والفلسطينيين. واقترنت هذه الجهود بزيادات هامة في السياحة وفي حركة السلع في الضفة الغربية، وكذلك في عدد التصاريح التي تسمح بعمل الفلسطينيين في إسرائيل.

٣ - ومضت تقول إنه على الرغم من التقدم الحاصل في الضفة الغربية فإن ظهور حماس العنيف في قطاع غزة أدى إلى ترد خطير في الحالة على أرض الواقع على جانبي الحدود. ولقد تراجعت الأحوال في غزة وأصبحت تشكل تهديدا رئيسيا للمدن الإسرائيلية كبيرها وصغيرها التي تتعرض الآن لهجوم مستمر بنيران الصواريخ ومدافع الهاون التي تطلقها حماس. وكان ينبغي للتقرير أن يقيم صلة بين قدرة إسرائيل على تخفيف القيود الأمنية ومستوى هذه الهجمات الإرهابية. ولقد سهلت إسرائيل دخول كميات كبيرة من الأغذية والوقود وغيرهما من المواد إلى قطاع غزة في أثناء فترة الهدوء النسبي التي بدأت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ولكن حماس واصلت إعادة تسليح نفسها والتهديد العلني للمدنيين والجنود الإسرائيليين. وكان ينبغي للتقرير أيضا أن يقيم صلة بين قدرة إسرائيل على تقديم المساعدة وتوفير الأمن العام، ولكنه أعطى الانطباع، بدلا من ذلك، بأن أعمال إسرائيل تتم في فراغ.

٤ - وأوضحت أن إسرائيل لا تزال على موقفها فيما يتعلق بتأييدها لولاية الوكالة، ولكنها تصر على أنه ينبغي للأنروا وأي قرار يتعلق بأنشطتها أن يتجنبا التدخل في مسائل سياسية وأن يراعيا أيضا الشواغل الأمنية الإسرائيلية في ضوء التهديدات المستمرة. وطلبت كذلك إلى الأونروا أن تحسن أساليب فحصها للعاملين فيها لضمان عدم اشتراكهم في أنشطة إرهابية أو أنشطة سياسية غير مأذون بها.

٥ - وأضافت أنه في حين أن بعض البلدان العربية تهتم حقيقة برفاهة اللاجئين الفلسطينيين فإن الكثير منها ما زال يتبع نهجا يشوبه الشك والسخرية. ولم يساعد معظمها في التوصل عن طريق الوساطة إلى حل للمأساة الإنسانية الناجمة عن تدمير مخيم نهر البارد للاجئين في لبنان. ولقد أتت الغالبية العظمى من الأموال لإعادة بناء المخيم من البلدان الغربية. وبالمثل لم يساهم سوى خمسة بلدان عربية بأموال للأونروا منذ عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٧، ولا تمثل هذه المساهمة

إلا حوالي ١٠ في المائة من الميزانية العامة للوكالة لتلك الفترة.

٦ - ومضت تقول إن إسرائيل دولة ديمقراطية تكافح من أجل الحفاظ على توازن بين حقوق وحريات مواطنيها وحقوق وحريات من اختاروا استخدام السكان المدنيين كدروع. وفي حين أن إسرائيل لا ترغب في إيذاء الفلسطينيين أو فرض قيود عليهم بأي حال من الأحوال فإنها لا يمكنها أن تمتنع عن اتخاذ الإجراءات اللازمة عندما تكون حياة مواطنيها معرضة دائما للخطر. وعلى الرغم من الهجمات المتكررة على الإسرائيليين في أثناء تقديمهم للمعونة الإنسانية إلى غزة، ستواصل إسرائيل تقديم مساعدتها إلى الأونروا والفلسطينيين. وأضافت أن إسرائيل لها وطيد الأمل في أن تحدث تغييرات جوهرية في إرادة القيادة الفلسطينية للتوصل إلى أرضية مشتركة لإقامة السلام، وأنها تتطلع إلى تحقيق سلام شامل مع الفلسطينيين وإقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء، تعيش في سلام وأمن جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

٧ - **السيد كاسيانيدس** (فرنسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المرشحين، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا؛ وبلدي عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، ألبانيا، والجبل الأسود؛ بالإضافة إلى أرمينيا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وليختنشتاين، وقال إن الاتحاد الأوروبي يدعم الأونروا وموظفيها دعما تاما، وأنه يقدر أيضا الجهود الدؤوبة التي بذلتها السلطات الأردنية والسورية واللبنانية لتقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين على امتداد نصف القرن الماضي. وأوضح أن الاتحاد الأوروبي يؤيد، في سياق الحاجة إلى تكييف العمليات التشغيلية للوكالة، عملية التطوير التنظيمي التي بدأت في عام ٢٠٠٦.

٨ - وذكر أن الاتحاد الأوروبي ما برح يشعر بقلق شديد إزاء الحالة الاقتصادية والإنسانية للاجئين، ولا سيما الأطفال الذين يلزم توفير حماية خاصة لهم ومراعاة حقوقهم مراعاة تامة. وأشار إلى أن الحالة في قطاع غزة تتسم بالخطورة وأنها تتطلب استمرار تقديم المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية. وأضاف، فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية في سياق القيود المفروضة على التنقل، أن من الأهمية الحيوية التقيد الدقيق بالقانون الإنساني الدولي. وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يؤيد إعادة فتح المعابر إلى غزة ومنها؛ لا لتوفير الخدمات الإنسانية فحسب وإنما أيضا لتعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق استئناف التبادل التجاري. وفي الوقت الذي يدين فيه الاتحاد الأوروبي بقوة الهجمات غير المقبولة على الأراضي الإسرائيلية ويعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، فإنه يحث جميع الأطراف، بما فيها إسرائيل، على عدم حرمان مواطني غزة من احتياجاتهم الأساسية، وعلى ضمان إمكانية الوصول الحر والمأمون أمام السلع الإنسانية والعاملين في الحقل الإنساني.

٩ - وقال إن العجز المالي المزمن في الميزانية العامة للأونروا يبعث على القلق، لأنه يهدد بتخفيض مستويات الأمن والمعونة المقدمة من الوكالة. وأن الاتحاد الأوروبي يدعم الجهود الرامية إلى زيادة عدد المانحين، وبخاصة عدد الموجودين منهم في المنطقة، وكذلك المبادرات المشار إليها في استراتيجية تعبئة الموارد. كما أنه يعيد تأكيد التزامه بمواصلة تقديم مساعدته الإنسانية والاقتصادية إلى الشعب الفلسطيني عن طريق آلية ''بيغاس'' للتمويل(الآلية الفلسطينية الأوروبية لإدارة المساعدة الاجتماعية - الاقتصادية).

١٠ - وذكر في ختام كلمته أن الاتحاد الأوروبي يحيي الأعمال التي تضطلع بها الأونروا لإعادة بناء مخيم نهر البارد للاجئين في لبنان، ودعا البلدان المانحة جميعها وبلدان المنطقة إلى الوفاء بالتزاماتها بإعادة بناء المخيم.

١١ - **السيد يول** (النرويج): أشاد بالوكالة وموظفيها لما يبذلونه من جهود لا تكل لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين، وحث جميع المانحين، بما في ذلك بلدان المنطقة، على الإسهام في الأنشطة العامة للوكالة وأنشطتها في حالات الطوارئ. وقال إن النرويج تسهم في ذلك بتقديمها مليونين من دولارات الولايات المتحدة لتعمير مخيم نهر البارد للاجئين وتقديم المساعدة الإنسانية له.

١٢ - وأشار إلى أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في قطاع غزة تثير القلق، مع ارتفاع تكلفة المعونة الغذائية بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على الاستيراد. وفي حين أن الأحوال هناك قد تحسنت قليلا في الصيف الماضي فإن كمية السلع التجارية والإنسانية المسموح بدخولها إلى قطاع غزة لا تزال غير كافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية أو المتطلبات الأساسية لأي قطاع خاص تتوفر له مقومات البقاء. وأضاف أن النرويج تطلب إلى إسرائيل تخفيف القيود التي تفرضها على تنقل السلع والأشخاص، والامتناع عن اتخاذ تدابير عقابية على كامل سكان قطاع غزة.

١٣ - **السيدة هالبرن** (الولايات المتحدة الأمريكية): ذكرت أن حكومتها تشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء الحالة الصعبة التي تواجه الشعب الفلسطيني. وأضافت أن حكومتها قدمت ما يقرب من ٦٠٠ مليون دولار في شكل مساعدة إنسانية وإنمائية للفلسطينيين في السنة المالية ٢٠٠٨، خصص ما يزيد على ربعها للخدمات الأساسية والإغاثة الطارئة التي تقدمها الأونروا.

١٤ - ومضت تقول إن الوكالة تعاني من عجز مالي منتظم يحد من قدرتها على توفير خدمات الصحة الأساسية وخدمات التعليم اللازمة للمستفيدين منها. وأن مما يكتسي بإلحاحية خاصة الفجوة التمويلية التي تواجهها الأونروا في جهودها لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين المشردين من مخيم نهر البارد في شمال لبنان، والذين يبلغ عددهم ٣٠ ٠٠٠ لاجئ. ويمكن أن يؤدي هذا العجز، في حالة استمراره، إلى إرغام الوكالة على تخفيض حجم المساعدة الطارئة وتعويق تعمير المخيم؛ ويمكن أن يؤدي هذا بدوره إلى زيادة عدم الاستقرار في لبنان، وأن يؤثر تأثيرا معاكسا على الأمن في المنطقة. ولهذا فإن وفدها يطلب إلى الدول الأعضاء، وخاصة البلدان الواقعة في المنطقة، أن تزيد مساهماتها إلى الميزانية الأساسية والنداءات التي توجهها الأونروا في حالات الطوارئ. وأضافت أن وفدها يتطلع أيضا إلى أن تواصل الوكالة جهودها لتعزيز المراقبة المالية والقدرة الإدارية، عن طريق خطتها للتطوير التنظيمي.

١٥ - **السيد اليعقوبي** (عمان): ذكر أن مسألة اللاجئين الفلسطينيين أقدم وأهم قضية مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. وعلى مدى ما يزيد على ٦٠ عاما، عانى هؤلاء اللاجئون في مخيمات متناثرة عبر الشرق الأدنى. وقد زادت القيود التي فرضتها إسرائيل مؤخرا على تنقل موظفي الأونروا من تفاقم حالة اللاجئين. وفي حين أن عدد اللاجئين المسجلين رسميا لدى الوكالة يبلغ ما يقرب من ٤,٥ من الملايين، فإن هذا الرقم لا يبين على وجه الدقة مجموع اللاجئين لأنه ليس كل اللاجئين مسجلين. ومع ذلك فإن من حق اللاجئين الفلسطينيين جميعا، بمن فيهم المسجلون، العودة إلى أرضهم والعيش فيها في حرية وسلام.

١٦ - وقال إن وفده يطلب إلى المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل كي تكف عن ممارساتها العدائية تجاه المدنيين الفلسطينيين، ولا تعرقل أعمال الأونروا. وينبغي للدول الأعضاء أن تستخدم كل الوسائل المتاحة لمساعدة الوكالة على الوفاء بولايتها حتى تتم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم.

١٧ - **السيد المكراد** (الكويت): ذكر أن قضية اللاجئين الفلسطينيين مسؤولية دولية. ومن ثم يجب أن تواصل الأونروا عملياتها إلى أن يتم حل قضية هؤلاء اللاجئين، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

١٨ - وأضاف أنه على الرغم من أن وفده يدرك أن الصعوبات المالية تعوق الوكالة عن الاضطلاع بأعمالها، فإنه يود أن يرى الوكالة وقد زادت من خدماتها. وينبغي لها علاوة على ذلك أن تنهض بولايتها في مناطق عملياتها الخمس (الضفة الغربية، وغزة، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، والأردن) بدون تمييز.

١٩ - ومضى يقول إن الكويت قد قدمت، وستظل تقدم، المساعدة المالية والمادية إلى اللاجئين الفلسطينيين، وأنها أسهمت في تمويل العديد من مشاريع الهياكل الأساسية. وأضاف أنها ستواصل دعم الأونروا بالوفاء بالتزامها بالمساهمة بمبلغ ١,٥ من ملايين الدولارات في ميزانية الوكالة. وشدد على أنه ينبغي أن يتمتع موظفو الوكالة المحليون بنفس الامتيازات التي يتمتع بها موظفو الأمم المتحدة الآخرون العاملون في المنطقة.

٢٠ - وفي الختام، أعرب عن تأييد وفده التام للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وطالب بأن تحترم الحكومة الإسرائيلية مبدأ الأرض مقابل السلام الذي هو أساس عملية السلام، وبأن تمتثل لأحكام قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

٢١ - **السيد باجي** (السنغال): ذكر أن البرامج والخدمات التي تقدمها الأونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين تساعد على تخفيف المعاناة الناشئة عن الأنشطة غير القانونية التي تضطلع بها إسرائيل في تحد للصكوك الدولية ذات الصلة. وأوضح أن الإجراءات التي تتخذها إسرائيل غير مقبولة وتتدخل في أعمال الأونروا. ولهذا فإن وفده يحث على تمكين الوكالة من مواصلة تقديم خدماتها دون تدخل، إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

٢٢ - وأشار إلى أن أعمال الوكالة يتهددها أيضا عدم كفاية التمويل؛ وناشد جميع المانحين أن يكفلوا على سبيل الاستعجال توفير الدعم المالي الموثوق لبرامج الوكالة. وقال إن وفده يرحب بالإصلاحات الإدارية التي تضطلع بها الوكالة على الرغم مما تواجهه من أحوال تشغيلية واقتصادية صعبة. وأنه يلزم على المجتمع الدولي بأسره، مع اقتراب الذكرى الستين لإنشاء الوكالة، أن يتدبر الإجراءات الأخرى التي يمكن اتخاذها للتعجيل بإقامة دولة مستقلة وذات سيادة وتتوفر لها مقومات البقاء للشعب الفلسطيني.

٢٣ - **السيد الشربيني** (مصر): قال إن إسرائيل تتحمل المسؤولية التامة عن محنة اللاجئين الفلسطينيين. وهي ما برحت تحرم الشعب الفلسطيني من حقوقه وتنكر مسؤوليتها القانونية والأخلاقية عن معاناته. وكما هو وارد في العديد من التقارير، بما فيها التقرير الأخير للمفوضة العامة للأونروا، فقد تردت الحالة الإنسانية في الضفة الغربية وغزة نتيجة لممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية. فالقيود التي تفرضها تلك السلطات على تنقل موظفي الأونروا لا تضع أعباء إضافية على كاهل الوكالة فحسب، وإنما تنتهك أيضا اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦ واتفاق كوماي مايكلمور لعام ١٩٦٧.

٢٤ - ومضى يقول إن سياسة الإغلاق الإسرائيلية زادت من تفاقم الحالة بحرمانها لاجئي الضفة الغربية من القدرة على العمل، والالتحاق بالمؤسسات التعليمية، والحفاظ على الصلات العائلية. وفي الوقت نفسه، يجري حرمان سكان غزة من الأغذية والوقود ولوازم الإغاثة الإنسانية. ولقد زاد كل هذا من إحباطات الفلسطينيين، وأثر على الجهود المبذولة حاليا والرامية إلى تحقيق السلام والأمن وإيجاد دولة

فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء في الضفة الغربية وغزة. وليس ثمة أمل يذكر الآن في التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل المركز النهائي بنهاية عام ٢٠٠٨، على نحو ما اتفق عليه في أنابوليس.

٢٥ - وأعلن أن وفده يستنكر استمرار بناء الجدار العازل، ويطلب إلى إسرائيل تفكيك الأجزاء التي تمت إقامتها امتثالا لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن هذه المسألة. وقال إن استمرار بناء المستوطنات في الضفة الغربية وغزة يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، والتزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق.

٢٦ - وأضاف أن وفده يطلب، بناء على ذلك، إلى أوساط المانحين مواصلة دعمهم المالي للوكالة والاستجابة إلى نداءاتها في حالات الطوارئ لتوفير التمويل. وأن وفده يؤيد أيضا طلب زيادة عدد الموظفين الدوليين لكفالة التنفيذ الناجح للإصلاحات الهيكلية والإدارية الرامية إلى زيادة كفاءتها.

٢٧ - **السيد شوكلا** (الهند): ذكر أن التحديات العتية التي ما برحت تواجه الأونروا، على النحو الوارد في تقرير المفوضة العامة، تؤثر تأثيرا مباشرا على رفاهة اللاجئين الفلسطينيين وقدرة الوكالة على الاضطلاع بمسؤولياتها الإنسانية. وقد يقوض هذا القصور أمن واستقرار منطقة متفجرة من قبل.

٢٨ - وقال إن العجز في ميزانية الوكالة ما فتئ يتزايد، وكذلك الطلب على خدماتها، وبخاصة في قطاع غزة. وعلاوة على ذلك، فقد ضاعف تدمير مخيم نهر البارد للاجئين في لبنان مشاكل الوكالة. ويلزم الآن على سبيل الاستعجال زيادة الجهود الدولية لتخفيف العبء المالي للوكالة.

٢٩ - وأشار إلى أن القيود المفروضة على التنقل وحصار غزة لهما عواقب وخيمة على حالة إنسانية تتسم من قبل بالخطورة، وأن القيود المفروضة على إمدادات الوقود والكهرباء في غزة تزيد من تعقد الصعوبات. وبالإضافة إلى ذلك، أدى النزاع الجاري حاليا بين الفلسطينيين إلى تكثيف مشكلة إمكانية الوصول، مما أرغم عددا من مجتمعات اللاجئين إلى التماس المساعدة بعد عشرات السنين من الاعتماد على الذات.

٣٠ - ومضى يقول إن انعدام الأمن الناشئ عن انتشار الفقر المدقع بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة زاد من حدته عدم إحراز تقدم قاطع في عملية السلام، على النقيض من توقعات المجتمع الدولي منذ اجتماع قمة أنابوليس. وأن الإحباط الناجم على أرض الواقع عن المزيد من التعويقات في عملية السلام يزيد من تفجر الحالة، ولا سيما في سياق الاستمرار في بناء الجدار العازل والتوسع في المستوطنات الإسرائيلية، في انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة وخريطة الطريق.

٣١ - وأضاف أنه يجب على أطراف النزاع والمجتمع الدولي، بغية التوصل إلى حل دائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين، مضاعفة جهودهم لحل النزاع الطويل الأمد. وأعلن أن حكومته تؤيد جميع الجهود الرامية إلى دعم الأونروا بتوسيع نطاق قدرتها على تقديم المساعدة.

٣٢ - تولى الرئاسة السيد الشربيني (مصر)، نائب الرئيس.

٣٣ - **السيد تسوروغا** (اليابان): ذكر أن وفده يرى أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي القضية الأساسية في عملية السلام، وأنه قدم ما يزيد على ٥٠٠ مليون دولار في شكل معونة للاجئين الفلسطينيين على امتداد نصف القرن الماضي، كجزء من سياسته ''للأمن البشري'' التي تركز على كفالة تمكين الناس من أن يعيشوا في كرامة.

٣٤ - وأعرب عن عميق القلق إزاء تردي الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة؛

وحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني. وأوضح أن حكومته قدمت، عن طريق الأونروا، ملايين الدولارات لتوفير اللوازم الطبية في حالات الطوارئ، والمعونة الغذائية والمأوى المؤقت للاجئين المشردين نتيجة للقتال في شمال لبنان، وكذلك للاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن وسوريا. وأعرب عن تقديره للتطوير التنظيمي الجاري حاليا بقيادة المفوضة العامة والذي من شأنه أن يحسن كفاءة وفعالية الوكالة. وأعلن أن بلده ما برح ملتزما بدعم الأونروا، وأنه يأمل أن يحذو المجتمع الدولي نفس الحذو.

٣٥ - **السيدة خان** (بنغلاديش): أشارت إلى أن نداءات المجتمع الدولي المتكررة إلى إسرائيل لتحسين الأحوال المتردية للفلسطينيين لم تلق آذانا صاغية. وذكرت أن وفدها لا يزال يشعر بعميق القلق إزاء الحالة الإنسانية الصعبة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان، حيث تسببت العمليات العسكرية الإسرائيلية والأنشطة الاستيطانية المكثفة في تشريد واسع النطاق للسكان المدنيين الأبرياء. وأضافت أن بنغلاديش تدين بقوة الاعتداء الإسرائيلي غير المشروع على الأراضي الفلسطينية.

٣٦ - وقالت إن زيادة القيود المفروضة على حرية تنقل موظفي الأونروا وسياراتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة تعوق بشدة الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها الوكالة. وعلاوة على ذلك، أدت الجزاءات الإسرائيلية إلى المزيد من التردي في الأحوال الاجتماعية — الاقتصادية للشعب الفلسطيني، كما يتجلى في جملة أمور منها الارتفاع الشديد في معدلات البطالة في السنوات الأخيرة. وأضافت أن وفدها يحث إسرائيل على إزالة كل القيود والضرائب المفروضة على الأنشطة الاقتصادية للفلسطينيين، ويطالب بحرية التنقل دون قيود لعمليات الأونروا وعدم التدخل فيها.

٣٧ - ومضت تقول إنها ترحب بنجاح برامج الوكالة للائتمان الصغير، وأنها تطالب بتوسيع نطاقها كي تشمل الفلسطينيات الفقيرات. ويسعد بنغلاديش، في ضوء دورها الرائد في مجال الائتمان الصغير، أن تساعد في صقل البرنامج حتى يفي بالاحتياجات المحددة للشعب الفلسطيني والمنطقة في مجموعها.

٣٨ - وفي ختام كلمتها، ناشدت المجتمع الدولي الإسهام بسخاء للأونروا حتى لا تضطر إلى تقليص الخدمات التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين، وحتى يمكنها بصفة خاصة تقديم المساعدة في عمليات إعادة التأهيل وحالات الطوارئ إلى اللاجئين في مخيم نهر البارد في شمال لبنان.

٣٩ - **السيد الزياني** (البحرين): ذكر أن التقرير ألقى الضوء على الأحوال المتردية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأوضح أن الفقر والبطالة قد ازدادا، وأن انتهاكات حقوق الإنسان قد أصبحت متفشية. وأضاف أن الجدار العازل بما يرتبط به من نظام، آخذ في التوسع على الرغم من فتوى محكمة العدل الدولية. وفي حين أن الجدار لم يكتمل بعد فإنه قد تمخض عن آثار مدمرة طالت الزراعة الفلسطينية وأدت إلى تشريد السكان في كل أنحاء الضفة الغربية.

٤٠ - ومضى يقول إن تقرير الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/63/375). أشار إلى أن الوكالة تواجه، كما حدث في السنوات السابقة، فجوة تمويلية كبيرة في ميزانيتها، وأن مشاكل التدفق النقدي كان لها أثرها المعاكس على مركزها المالي. وأوضح في هذا الصدد، أن وفده يشيد بالوكالة لما استخدمته من أساليب مبتكرة للحد من أثر الفجوة في الميزانية على برامجها الأساسية، وأعرب عن الأمل في أن يتقدم المانحون بمساهمات إضافية حتى يتسنى للأونروا

أن تجتاز أزمتها المالية وأن توسع نطاق برامجها بما يتناسب مع الزيادة في أعداد اللاجئين.

٤١ - **السيد ناتاليغاوا** (إندونيسيا): ذكر أن الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تزال تتسم بارتفاع مستويات البطالة والفقر والتدهور الاقتصادي، وكذلك بانتهاكات واسعة النطاق للحقوق الفلسطينية. ويؤكد تقرير المفوضة العامة مدى أثر الجدار على الاقتصاد الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، ما زالت الهجمات التي تقودها قوات الدفاع الإسرائيلية وحالات إغلاق المعابر على الحدود تتسبب في معاناة جمة للشعب الفلسطيني. وأن مما يستحق الشجب أن ما يقرب من نسبة ٤٠ في المائة من الضفة الغربية تشغلها الآن المستوطنات، والمخافر الأمامية، والقواعد العسكرية، وغيرها من هذه الأماكن.

٤٢ - وأعرب عن بالغ القلق إزاء الحالة التي يعاني منها الفلسطينيون، وخاصة في قطاع غزة، وأكد على أن الهدنة لا بد أن تؤدي إلى تخفيف محنة السكان المدنيين، بما في ذلك فتح المعابر على نحو منتظم أمام التدفقات الإنسانية والتجارية على حد سواء. وأعرب عن الأمل أيضا في الاستئناف الفوري للمشاريع المتوقفة للأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى. وقال في الختام، إنه يشيد بالوكالة لتفانيها الثابت لتخفيف معاناة الفلسطينيين في ظل الظروف الحالية.

٤٣ - **السيدة كوننغ أبو زيد** (المفوضة العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى): ذكرت أن الضائقات المالية التي تعاني منها الوكالة آنية ومتوسطة الأجل على حد سواء. وفي حين أن الدول الأعضاء كانت محقة في التركيز على الحالة الراهنة في مخيم نهر البارد فإنه يجب عدم إغفال المشاكل الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، نظرا لما لها من آثار محتملة الخطورة.

٤٤ - وأضافت أنه تم الإعراب أيضا عن القلق إزاء مشاكل حرية تنقل السكان والسلع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وطالبت في هذا الصدد بإعادة تكريس الجهد لتنفيذ اتفاق الوصول والتنقل لعام ٢٠٠٥ الذي اتفقت عليه جميع الأطراف، ولا سيما إسرائيل والسلطات الفلسطينية.

٤٥ - وقالت إن الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى الذي سيعقد للاحتفال بالذكرى الستين لإنشاء الوكالة في العام القادم سيتيح فرصة للتأمل المتروي حول ما أنجزه اللاجئون وما أنجزته الأونروا، فضلا عما برح يتعين القيام به.

٤٦ - وفي الختام، أعربت عن التقدير للدعم القوي المقدم إلى الأونروا وموظفيها من البلدان المانحة، والسلطات المضيفة، واللجنة.

٤٧ - **السيد حسيني** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم ممارسة لحق الرد، وقال إن ممثلة نظام يقوم على العنف، والاحتلال، وإرهاب الدولة، وإراقة الدماء تقدمت بإدعاءات لا أساس لها ضد بلده. وأن النظام الصهيوني يفتقر إلى المشروعية منذ إنشائه، وأن قادته ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. ولا غرابة إذن في أن تتفوه ممثلته بهذه الدعاية المغرضة. وأعلن أن وفده يرفض هذه الافتراءات والتشويهات التي ترمي إلى صرف الانتباه عن الفظائع المرتكبة في فلسطين وأماكن أخرى في المنطقة. وقال إن هذا النظام يشكل في حد ذاته أخطر تهديد للعالم، وينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى له على سبيل الاستعجال.

٤٨ - **السيد طالب** (الجمهورية العربية السورية): تكلم ممارسة لحق الرد وقال إن بيان ممثلة إسرائيل كان محاولة لإخفاء الوجه القبيح للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وأضاف أن ما يسمى بالدولة الديمقراطية، التي تكلمت عنها، تحتجز في سجونها ما يقرب من ١١ ٠٠٠ فلسطيني، بمن فيهم أعضاء المجلس التشريعي المنتخبون بطريقة مشروعة.

وهي أيضا نفس المكان الذي تعرّض فيه السكان العرب في عكا إلى هجوم من حشد من الناس لمدة ثلاثة أسابيع تقريبا لمجرد أن أحدهم حرك سيارته يوم عيد الغفران.

٤٩ - ومضى يقول أن ممثلة إسرائيل ادعت أن معاناة الفلسطينيين في غزة بدأت مع سيطرة حماس على القطاع. وكل الحقائق تبين بجلاء أن معاناة الفلسطينيين في كل من غزة والضفة الغربية نتجت عن الاحتلال الإسرائيلي. وما زالت إسرائيل تحتل غزة عمليا لأنها ما برحت تسيطر على معابر القطاع الستة؛ مما يجعلها مسؤولة قانونا عن الأحوال الإنسانية والاقتصادية السائدة هناك. وزعمت ممثلة إسرائيل أيضا أن حماس مارست الاعتداء على إسرائيل، في حين أن حماس أنشئت في واقع الحال للرد على الاحتلال الإسرائيلي.

٥٠ - وذكر أن مشروعية وجود إسرائيل تقوم على أساس قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢). غير أن تنفيذ هذا القرار يقضي أيضا بتنفيذ القرار ١٩٤ (د-٣) بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين. وهكذا فإن الوكالة لن تكون قد وفت بمسؤوليتها التاريخية نحو الشعب الفلسطيني إلا بعد تنفيذ هذا القرار.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.